

لا توجد ضغوط فورية بالقطاع للاندماجات.. الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة:

القطاع المصرفي القطري يحتفظ بحصص سوقية كبيرة

التحول الرقمي يتجاوز خدمات الأفراد إلى استثمارات الخزينة والتجارة

البنوك ستحتاج لإعادة تحديد وإدارة مختلف نماذج أعمالها

التقنيات الرقمية تعيد تشكيل الخدمات المصرفية للعملاء

والوصول عبر الإنترنت في ظرف زمني سريع. ومع ذلك، فإن هذه الفرص تجلب معها تحديات: ستحتاج البنوك إلى قياس وإدارة ومراقبة الثغرات الأمنية الناتجة عن الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. هذه الأدوات هي أيضاً عرضة للتهديدات السيبرانية، لذلك ستحتاج البنوك على المستوى العالمي إلى تطبيق البنية التحتية الأمنية الموثوقة بشكل استباقي. وسيشمل ذلك الامتثال لسياسات وإجراءات الأمان التي أوصى بها الخبراء الدوليون، وكذلك تبادل أفضل الممارسات بين البلدان.

كذلك تبادل أفضل الممارسات بين البلدان. هل استجابت البنوك لتشديد السيولة من خلال تطوير السوق الثانوي للديون؟ تحسنت السيولة منذ بداية عام 2018، مدفوعاً بتغيير إيجابي في المعنويات بعد إصدار السندات السيادية في

الاتجاه نحو
تطبيق بنية تحتية
أمنية موثوقة بشكل
استباقي

قطر، وزيادة أسعار النفط، والإصدارات العامة من البنوك الأخرى وترقية فيتش لتوقعات البلاد. يتم تداول الديون السيادية بنشاط في السوق الثانوية، ولا تزال السندات تشهد ارتفاعاً في الطلب من المستثمرين المحليين والدوليين، لأنها تمثل فرصاً مقنعة. يتم تداول السندات بعلاوة على مستويات إصدارها، مما أدى إلى زيادة أحجام التداول الثانوية، وبالتالي تم تشديد هوامش الائتمان على هذه السندات.

والروبوتات والذكاء الاصطناعي، تعيد تعريف القطاعات من الرعاية الصحية إلى الخدمات المصرفية وتعيد تشكيل الطريقة التي يعيش بها الناس ويتعاملون بها مع بعضهم البعض. نظراً لأن هذه الأدوات تمكن عملاءنا من الاستفادة من هذه الخدمات الجديدة، هناك تركيز متزايد على تزويدهم بخدمات ملائمة غير مقيدة بالوقت أو الموقع. ستحتاج البنوك إلى إعادة تحديد نماذج أعمالها وإدارة مختلف عملائها والجهات المنظمة والمساهمين. لا يقتصر هذا التحول على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، ولكنه سيؤثر على كل مجالات الصناعة من الخدمات المصرفية للشركات إلى استثمارات الخزينة والتجارة. ومن أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية، يجب على البنوك إعادة النظر في منتجاتها وخدماتها من أجل بناء قاعدة عملاء ودينامية بشكل متزايد، لا سيما في دولة لديها بعض من أعلى معدلات انتشار الهواتف الذكية والإنترنت في العالم، وكذلك سوق تجارة التجزئة المتنامي. يبحث العملاء من الشركات، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عن عروض فعالة من حيث التكلفة وأكثر توافقاً مع متطلباتهم الفريدة، مثل خدمات الحاسبة

والروبوتات والذكاء الاصطناعي، تعيد تعريف القطاعات من الرعاية الصحية إلى الخدمات المصرفية وتعيد تشكيل الطريقة التي يعيش بها الناس ويتعاملون بها مع بعضهم البعض. نظراً لأن هذه الأدوات تمكن عملاءنا من الاستفادة من هذه الخدمات الجديدة، هناك تركيز متزايد على تزويدهم بخدمات ملائمة غير مقيدة بالوقت أو الموقع. ستحتاج البنوك إلى إعادة تحديد نماذج أعمالها وإدارة مختلف عملائها والجهات المنظمة والمساهمين. لا يقتصر هذا التحول على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، ولكنه سيؤثر على كل مجالات الصناعة من الخدمات المصرفية للشركات إلى استثمارات الخزينة والتجارة. ومن أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية، يجب على البنوك إعادة النظر في منتجاتها وخدماتها من

أجل بناء قاعدة عملاء ودينامية بشكل متزايد، لا سيما في دولة لديها بعض من أعلى معدلات انتشار الهواتف الذكية والإنترنت في العالم، وكذلك سوق تجارة التجزئة المتنامي. يبحث العملاء من الشركات، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عن عروض فعالة من حيث التكلفة وأكثر توافقاً مع متطلباتهم الفريدة، مثل خدمات الحاسبة



د. آر سيطارمان

تداول الديون السيادية
بنشاط في السوق الثانوية

السوق سيحتاج إلى مشغلين أقوياء وواسعي النطاق ليكونوا مستدامين تجارياً. ما هي الطرق التي تؤثر بها الاضطرابات التكنولوجية في استراتيجيات نمو البنوك المحلية؟ إن التقنيات الرقمية للثورة الصناعية الرابعة، مثل blockchain،

سيد محمد

أكد د. آر سيطارمان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة أن القطاع المصرفي القطري يحتفظ بحصص سوقية كبيرة ولا يواجه أي ضغوط فورية للاندماج. وقال في حوار مع مجموعة oxfordbusinessgroup ضمن تقرير قطر 2019 أن البنوك يمكنها الاستفادة من الفرص الجديدة التي يوفرها تمويل العقود في قطاعات المحروقات والعقارات والخدمات.

ونوه سيطارمان إلى أن التطورات التكنولوجية المتلاحقة ستدفع البنوك إلى إعادة تحديد نماذج أعمالها وإدارة مختلف عملائها والجهات المنظمة والمساهمين مشيراً إلى أن هذا لا يقتصر على التحول الرقمي بقطاع الخدمات المصرفية للأفراد، ولكنه سيؤثر على كل مجالات الصناعة من الخدمات المصرفية للشركات إلى استثمارات الخزينة والتجارة. وفيما يلي نص الحوار:

ما هي الإمكانيات التي تراها للاندماج في السوق المصرفية على المدى القصير إلى المتوسط؟

يبلغ عدد سكان قطر البالغ عددهم حوالي 2.7 مليون نسمة، مما يعني أن الاندماج في القطاع المصرفي كان نقاشاً متقدماً.

فهناك مستوى عالٍ من المنافسة في السوق، ويُنظر إليه على نطاق واسع على أنه مفرد في قطاع البنوك. نتيجة لذلك، تحتاج البنوك إلى تعاون كبير للحفاظ على مصداقيتها، وضمان وجودها على المدى الطويل في السوق والأداء متشابهة مع إمكاناتها. على الرغم من عدم وجود ضغوط فورية على البنوك للاندماج طالما تحتفظ هذه البنوك بحصة سوقية كبيرة وتواصل تقديم الخدمات لأصحاب المصلحة، يجب علينا إعادة تعريف استدامة القطاع المصرفي المحلي. وهي مسألة لا ترتبط بالكفاءة التشغيلية للبنوك، ولكنه بدلاً من ذلك للاستجابة للديناميات المتغيرة داخل السوق وخاصة المحلي.

فنتوقع أن البنوك في جميع أنحاء المنطقة ستحتاج إلى الاندماج من أجل التكيف مع التقنيات الرقمية والبيئة التنظيمية المتغيرة في ضوء القواعد الجديدة لكفاية رأس المال والتحركات للامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية، ولاسيما المعيار الدولي رقم 9، ومعايير الحاسبة العالمية. سيؤدي هذا التعديل التنظيمي إلى الضغط على الربحية، وعلى الرغم من أن البنوك يمكنها استهداف فرص جديدة - بما في ذلك تمويل العقود في قطاعات المحروقات والعقارات والخدمات - فإن